

تحرك عاجل

استمرار سجن ناشط مصري بريطاني ظلماً

لا يزال الناشط المصري البريطاني البارز علاء عبد الفتاح رهن الاحتجاز التعسفي في سجن وادي النطرون، محروماً من أي زيارات قنصلية. وفي 20 يوليو/تموز، أُفرج عن المحامي الحقوقي محمد الباقر بعد أن أمضى 45 شهراً رهن الاحتجاز التعسفي دونما سبب سوى نشاطه السلمي من أجل حقوق الإنسان؛ وجاء الإفراج عنه في أعقاب عفو رئاسي صدر في 19 يوليو/تموز. وكان محمد الباقر قد أُلقي القبض عليه في 29 سبتمبر/أيلول 2019 في مكتب نيابة أمن الدولة العليا بعد أن توجه إليه لتمثيل علاء عبد الفتاح الذي كان قد اعتقل في وقت سابق من ذلك اليوم. وتعرض الاثنان لسلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان، من بينها الاحتجاز التعسفي المطول، والمحاكمة الجائرة، والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والمنع المتكرر للزيارات العائلية. يجب الإفراج عن علاء عبد الفتاح فوراً، ودون قيد أو شرط، لأن احتجاجه لا يرجع لسبب سوى ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بأسلوبكم أو استخدام نموذج الرسالة الوارد أدناه

الرئيس عبد الفتاح السيسي

مكتب رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

نود أن نعرب عن ترحيبنا بالإفراج عن المدافع عن حقوق الإنسان والمحامي المصري محمد الباقر في 20 تموز/يوليو بعد قرابة أربع سنوات من الاحتجاز التعسفي في أعقاب صدور عفو رئاسي في 19 يوليو/تموز، مع الإشارة إلى أنه ما كان ينبغي أن يمضي يوماً واحداً خلف القضبان، وأنه ينبغي أن تُتاح له سبل الانتصاف عن الأضرار التي لحقت به. كما إننا نشعر بالقلق لاستمرار سجن الناشط البارز علاء عبد الفتاح ظلماً منذ سبتمبر/أيلول 2019، لمجرد ممارسته حقوقه الإنسانية. وكانت إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ قد أدانته في 20 ديسمبر/كانون الأول 2021 بتهم زائفة من بينها "نشر أخبار كاذبة"، وأصدرت عليه حكماً بالسجن خمس سنوات، في أعقاب محاكمة فادحة الجور. وقاسى علاء عبد الفتاح، الذي أمضى معظم العقد المنصرم رهن الاحتجاز التعسفي، سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان، من بينها التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والاحتجاز التعسفي المطول، والمحاكمة الجائرة، والحرمان من الزيارات العائلية، والاحتجاز في ظروف قاسية ولاإنسانية.

وقد زارته أخته في يوليو/تموز، وقالت إن ظروف احتجاز علاء عبد الفتاح في سجن وادي النطرون وصحته العقلية قد تحسنت. ولكن لا تزال الزيارات تجري من وراء حاجز زجاجي، مما يمنعه من معانقة أحبائه. كما إن السلطات ترفض السماح له بتلقي زيارات من محاميه أو بالاتصال به، وتمنع عنه الزيارات القنصلية، فضلاً عن منعه من إجراء مكالمات هاتفية مع عائلته. وأثناء الزيارات العائلية، أعرب علاء عبد الفتاح لذويه عن شعوره بالإحباط الشديد لعدم السماح له بتلقي أي زيارات قنصلية من السلطات البريطانية، بالرغم من الطلبات المتكررة التي قدمها هو وأسرته.

إننا نحثكم على الإفراج عن علاء عبد الفتاح فوراً ودون قيد أو شرط، لأنه محتجز لمجرد ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية. وإلى حين الإفراج عنه، يجب أن تتاح له بصفة منتظمة سبل الاتصال بمحاميه وأسرته، وسبل الحصول على الرعاية الصحية الكافية، واحتجازه في ظروف تفي بالمعايير الدولية لمعاملة السجناء. ويجب السماح له بتلقي زيارة قنصلية دون مزيد من التأخير. وفضلاً عن ذلك، فإننا نحثكم على ضمان إتاحة سبل الانتصاف لمحمد الباقر عن الأضرار التي لحقت به أثناء الشهور الخمسة والأربعين التي أمضاها رهن الاحتجاز التعسفي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

تعرض علاء عبد الفتاح، وهو ناشط سياسي معروف، وأحد منتقدي الحكومة، للاعتقال مرارًا وتكرارًا خلال العقد الماضي، لأسباب تضمنت دوره في انتفاضة 2011. أما محمد الباقر، فهو محامٍ حقوقي ومدير مركز عدالة للحقوق والحريات الذي أسسه في 2014. وألقي القبض على محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح في 29 سبتمبر/أيلول 2019، وأمرت النيابة بحبسهما احتياطيًا على ذمة التحقيق بتهم زائفة تتعلق بالإرهاب، في إطار القضية رقم 1356 لسنة 2019 المقدمة من نيابة أمن الدولة العليا، وهي فرع من النيابة العامة مختص بالتحقيق في تهديدات الأمن الوطني. وفتحت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقات أخرى ضدهما بشأن تهم مماثلة، في قضية جديدة برقم 1228 لسنة 2021، في إطار إستراتيجية تنتهجها السلطات على نحو متزايد، ويُشار إليها بـ "إعادة التدوير"، للتحايل على الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي التي يجيزها القانون المصري، وتبلغ عامين، وتمديد فترة احتجاز النشطاء إلى أجل غير مُسمى. وبدأت محاكمتهما في القضية رقم 1228 لسنة 2021 في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2021، إلى جانب متهم آخر، وهو المدون والناشط محمد إبراهيم رضوان "أكسجين"، الذي أُدين أيضًا بتهمة "نشر أخبار كاذبة" فيما يتعلق منشورات عبر منصات التواصل الاجتماعي، وحُكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات. وتُعد إجراءات المحاكمة أمام محاكم الطوارئ جائزة بطبيعتها، إذ إن أحكامها غير قابلة للاستئناف أمام محاكم أعلى درجة. وقد مُنع محامو الدفاع من التواصل مع المتهمين على انفراد، ومن القيام بنسخ تصوري لملفات الدعاوى ولوائح الاتهام. وفي 3 يناير/كانون الثاني 2022، صدّق رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة على المتهمين الثلاثة؛ وقد اطلعت منظمة العفو الدولية على وثيقة تبين أن تنفيذ عقوبات السجن بدأ من تاريخ التصديق على الأحكام، لا تاريخ القبض عليهم.

ظل علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر محتجزين في ظروف غير إنسانية بسجن طرة 2 شديد الحراسة في القاهرة، منذ سبتمبر/أيلول 2019 حتى مايو/أيار 2022 بالنسبة للأول، وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2022 بالنسبة للثاني. واحتجزتهما سلطات السجن في زنابن صغيرة سيئة التهوية، وحرمتها من الأسرة والفرش. وحرمتها سلطات السجن أيضًا من أي مواد للقراءة، ومن التريض في فناء السجن، ومن الملابس الملائمة وأجهزة الراديو وساعات اليد وإمكانية الحصول على المياه الساخنة، ومن أي متعلقات شخصية، بما في ذلك الصور العائلية. وفي 12 مايو/أيار 2022، أخبر علاء عبد الفتاح والدته بأن نائب مأمور سجن طرة 2 شديد الحراسة ضربه بينما كانت يداها مُكبَّلتين. وفي 18 مايو/أيار 2022، نُقل إلى سجن وادي النطرون، بعد ضغوط كبيرة من عامة الجمهور. وفي 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، نُقل محمد الباقر إلى سجن بدر 1، حيث يشكو السجناء من إخضاعهم للمراقبة المستمرة بكاميرات المراقبة، وتعريضهم لأضواء مصابيح الفلوريسنت الساطعة. وفي 10 أبريل/نيسان 2023، قامت سلطات سجن بدر 1 بتجريد محمد الباقر من ثيابه، وضربه، وعرضته لصنوف أخرى من الإيذاء، ثم وضعت في الحبس الانفرادي. كما اعتقلت السلطات نعمة هشام، زوجة محمد الباقر، بصورة تعسفية في 17 أبريل/نيسان، واحتجزتها نحو 13 ساعة، بعد أن أبلغت عن الاعتداء على زوجها.

ومنذ أن أعاد الرئيس تفعيل لجنة العفو الرئاسي في أبريل/نيسان 2022، أفرجت السلطات المصرية عن سجناء رأي بارزين ومئات الآخرين المحتجزين لأسباب سياسية. ولكن لا يزال الآلاف مُحتجزين تعسفًا لمجرد ممارسة حقوقهم الإنسانية، أو في أعقاب محاكمات فادحة الجور، أو بدون الاستناد إلى أي أسس قانونية. وقبل مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ (كوب 27)، اعتُقل المئات وأمر بحبسهم الاحتياطي على ذمة التحقيقات فيما يتعلق بدعواتهم للتظاهر السلمي في 11 نوفمبر/تشرين الثاني. وفي

أثناء مؤتمر كوب 27، تعالت أصوات كثيرة تناشد السلطات المصرية الإفراج عن علاء عبد الفتاح، الذي كان مُضرباً عن الطعام منذ سبعة أشهر عند بدء فعاليات المؤتمر في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022؛ فعلى سبيل المثال، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، إلى الإفراج الفوري عن علاء عبد الفتاح، مُعرباً عن بالغ أسفه لاستمرار احتجازه، وحث السلطات على تقديم الرعاية الصحية اللازمة إليه. وكان علاء عبد الفتاح قد بدأ إضرابه عن الطعام في 2 أبريل/نيسان 2022، احتجاجاً على سجنه ظلماً وحرمانه من تلقي الزيارات القنصلية. وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، صعد إضرابه عن الطعام بالتوقف عن استهلاك المائة سعرة حرارية التي كان يستهلكها يومياً منذ أبريل/نيسان، ثم توقف عن شرب الماء في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، فقد علاء عبد الفتاح وعيه أثناء الاستحمام، وحينما استعاد وعيه، كان يسنده أحد زملائه بالسجن، وكان مُحاطاً بجمع غفير، وكان أنبوب قد أُدخل في جسده. وبعد هذه الواقعة التي كان فيها على شفا الموت، قرر علاء عبد الفتاح ألا يُواصل إضرابه عن الطعام على الفور، لكنه تعهد باستئنافه، إذا "استمرّ عدم حدوث أي تحرك حقيقي بشأن قضيته".

وفي 24 مارس/آذار 2023، [نشرت](#) لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ملاحظاتها الختامية بشأن مدى امتثال مصر لالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث سلطت الضوء على عدة قضايا أثارها منظمة العفو الدولية وغيرها من مجموعات حقوق الإنسان المصرية والدولية منذ 2013، وشملت القضايا الاحتجاز التعسفي وإساءة استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب لإسكات منتقدي السلطات المصرية، سواء كانوا فعليين أو مفترضين.

لغة المخاطبة المفضلة: العربية أو الإنجليزية؛
ويمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

الرجاء المبادرة بالتحرك بأسرع وقت ممكن قبل: 3 أكتوبر/تشرين الأول 2023
الرجاء مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم إن رغبتكم في إرسال مناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: علاء عبد الفتاح (صيغ الذكر)؛ محمد الباقر (صيغ الذكر).
رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/6692/2023/ar/>